

Distr.: General
21 May 2021
Arabic
Original: English



الدورة الخامسة والسبعون

البند 35 من جدول الأعمال

النزاعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا
وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي

حالة المشردين داخليا واللاجئين من أبخازيا، جورجيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا

تقرير الأمين العام

موجز

يتعلق هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة 300/74، بحالة المشردين داخليا واللاجئين من أبخازيا، جورجيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا. ويركز التقرير، بوجه خاص، على حق عودة اللاجئين والمشردين داخليا وذريتهم، وحظر التغييرات الديمغرافية القسرية، وإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، والحفاظ على حقوق الملكية للاجئين والمشردين داخليا، وإعداد جدول زمني لضمان العودة الطوعية الفورية لجميع اللاجئين والمشردين داخليا إلى ديارهم.



المحتويات

الصفحة

3	أولا - مقدمة
3	ثانيا - معلومات أساسية
6	ثالثا - حق العودة
6	ألف - نطاق التشريد وعودة المشردين وإدماجهم في المجتمعات المحلية
11	باء - الإطار المؤسسي والتدابير التنفيذية
14	رابعا - حظر التغييرات الديمغرافية القسرية
14	خامسا - إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية
14	ألف - القانون الدولي وإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية
14	باء - التحديات العملية
15	سادسا - حقوق الملكية للاجئين والمشردين داخليا
16	سابعا - الجدول الزمني للعودة الطوعية لجميع اللاجئين والمشردين داخليا والعمل على إيجاد حلول دائمة
16	ثامنا - خلاصة

أولا - مقدمة

- 1 - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 300/74، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يُقدّم إليها في دورتها الخامسة والسبعين تقريراً شاملاً عن تنفيذ ذلك القرار. ويشمل التقرير الفترة من 1 نيسان/أبريل 2020 إلى 31 آذار/مارس 2021، ويستند إلى المعلومات التي وردت من عدد من كيانات الأمم المتحدة.
- 2 - ووفقاً لأحكام القرار، يركز التقرير على ما يلي: (أ) حق العودة لجميع اللاجئين والمشردين داخليا وذريتهم، بغض النظر عن انتمائهم العرقي؛ (ب) حظر التغييرات الديمغرافية القسرية؛ (ج) إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية؛ (د) أهمية الحفاظ على حقوق الملكية للاجئين والمشردين داخليا؛ (هـ) إعداد جدول زمني لضمان العودة الطوعية الفورية لجميع اللاجئين والمشردين داخليا إلى ديارهم.

ثانيا - معلومات أساسية

- 3 - عقب تصعيد في النزاع في عامي 1992 و 1993، تسبّب في تشريد عدد كبير من المدنيين، انتهت الأعمال العدائية المسلحة بين الجانبين الجورجي والأبخازي بتوقيع اتفاق لوقف إطلاق النار والفصل بين القوات في موسكو في 14 أيار/مايو 1994 (انظر S/1994/583 و S/1994/583/Corr.1). وقبل هذا الاتفاق، وُقِع الاتفاق الرباعي المتعلق بالعودة الاختيارية للاجئين والمشردين، في موسكو في 4 نيسان/أبريل 1994 (انظر S/1994/397)، الذي اتفق فيه الطرفان على التعاون والتفاعل في تخطيط وتنفيذ أنشطة ترمي إلى تأمين وكفالة عودة الفارين من المناطق الواقعة في دائرة النزاع بسلامة وأمن وكرامة إلى المناطق التي كانوا يعيشون فيها بصفة دائمة قبل فرارهم. وانتهت الأعمال العدائية المسلحة بين جورجيا وأوسيتيا الجنوبية بتوقيع اتفاق سوتشي في 24 حزيران/يونيه 1992، الذي أفضى إلى إقامة وقف لإطلاق النار بين قواتهما وإنشاء لجنة مراقبة مشتركة وقوات حفظ سلام مشتركة.
- 4 - وفي أعقاب الأعمال العدائية التي اندلعت في إقليم تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية في 7 و 8 آب/أغسطس 2008 وإبرام اتفاق مؤلف من ست نقاط لوقف إطلاق النار في 12 آب/أغسطس 2008 والاتفاق على التدابير اللازمة لتنفيذه في 8 أيلول/سبتمبر 2008 (S/2008/631، الفقرات 5-7)، بدأت مباحثات دولية في جنيف في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2008 تشارك في رئاستها كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (S/2009/69، الفقرات 5-7). وبموجب هذا الاتفاق، كان من المقرر أن تتناول تلك المباحثات الدولية مسائل الأمن والاستقرار وعودة المشردين داخليا واللاجئين. وحتى نهاية الفترة المشمولة بهذا التقرير، عُقدت 52 جولة من مباحثات جنيف الدولية، اجتمع المشاركون فيها في فريقين عاملين متوازيين. وأرجنت الجولة الحادية والخمسون، التي كان من المقرر عقدها في 1 نيسان/أبريل 2020، بسبب جائحة كوفيد-19، وعقدت في 11 كانون الأول/ديسمبر 2020. وعقدت الجولة الثانية والخمسون في 26 آذار/مارس 2021.
- 5 - وأدى إنشاء بعثة سياسية خاصة في عام 2011، بولاية مفتوحة المدة، إلى تيسير استمرار مشاركة الأمم المتحدة في عملية جنيف. وتتولى ممثلة الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية وفريقها المسؤولة عن التحضير لجلسات مباحثات جنيف الدولية، بالتشاور مع الرئيسين المشاركين الآخرين وفريقيهما.

6 - وتتولى ممثلة الأمم المتحدة وفريقها المسؤولة أيضا عن التحضير للاجتماعات الدورية للآلية المشتركة لمنع الحوادث ومواجهتها، وعن عقد هذه الاجتماعات وتسييرها، برعاية الأمم المتحدة، في غالي (S/2009/254، الفقرتان 5 و 6). ومما يؤسف له أنه، بحلول نهاية الفترة المشمولة بهذا التقرير، لم يكن من الممكن عقد الاجتماعات العادية أو أي اجتماعات مخصصة أخرى بسبب خلافات بين المشاركين. وفي الوقت نفسه، استؤنفت في 30 تموز/يوليه 2020 الاجتماعات العادية لآلية منع الحوادث ومواجهتها في إرغنتي، التي تشترك في رئاستها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبعثة الرصد التابعة للاتحاد الأوروبي. ومنذ ذلك الحين، عقد اجتماعان، في 24 أيلول/سبتمبر 2020 و 5 آذار/مارس 2021.

7 - وما زلت أشعر بقلق بالغ إزاء استمرار تعليق أنشطة آلية منع الحوادث ومواجهتها في غالي، التي ترأسها الأمم المتحدة، منذ عام 2018. وأحث المشاركين على الامتناع عن تسييس المسائل المتصلة بالشكل، وعلى اتباع نهج بناء وإظهار الإرادة السياسية اللازمة للتغلب على الخلافات المستمرة بشأن المسائل المتصلة بالعملية بين بعض المشاركين من أجل تمكين هذه الآلية الأساسية من الاضطلاع بعملها الوقائي البالغ الأهمية. وفي حين أن رئيسة الآلية التابعة للأمم المتحدة في غالي قادت الجهود الرامية إلى مواصلة الحوار بإجراء اتصالات منتظمة مع المشاركين وعن طريق الدبلوماسية المكوكية، فإن تلك الجهود لا يمكن اعتبارها بديلا عن الأداء العادي لهذه الآلية البالغة الأهمية. وأؤيد الجهود الجارية التي تبذلها ممثلة الأمم المتحدة من أجل كفالة استئناف عمل الآلية وتشغيلها الفعال في غالي وإعادة تركيز المشاركين على المسائل الفنية. وأتوقع أن تُستأنف الاجتماعات المنتظمة للآلية في غالي فورا ودون أي شروط مسبقة.

8 - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، واصل المشاركون في الفريق العامل الأول لمباحثات جنيف الدولية استعراض الوضع الأمني في الميدان. وعلى الرغم من وقوع عدة حوادث خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، مما أدى إلى فترات من التوتر الشديد، ولا سيما على طول الحدود الإدارية في أوسيتيا الجنوبية، فإن الحالة الأمنية العامة اعتُبرت هادئة ومستقرة نسبيا، وإن كانت هشّة. وواصل المشاركون في الفريق العامل الأول أيضا التباحث بشأن اثنتين من المسائل الرئيسية وهما عدم استعمال القوة والترتيبات الأمنية الدولية. وللأسف، وعلى الرغم من العمل المكثف من جانب جميع المشاركين، لم يحرز تقدم بشأن هذه المسألة. ووفقا لروح النداء الذي دعوت فيه إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي في 23 آذار/مارس 2020 للتصدي للتهديد الذي تشكله جائحة كوفيد-19، فإنني ما زلت أشجع بقوة جميع المشاركين في مباحثات جنيف الدولية على التعاون البناء، بما في ذلك بشأن المسائل المتصلة بمفهوم عدم استعمال القوة وتنفيذه العملي، وكذلك المسائل المتصلة بحرية التنقل، من أجل إحراز تقدم ملموس دون تأخير.

9 - وواصل الفريق العامل الثاني التركيز على الاحتياجات الإنسانية لجميع السكان المتضررين، التي تفاقمت بسبب جائحة كوفيد-19، بما في ذلك سبل عيشهم، وحرّيتهم في التنقل، وحصولهم على الوثائق وعلى حقوقهم. ورغم أن جميع المشاركين في الفريق العامل الثاني اتفقوا على أن مسألة عودة المشردين داخلياً واللاجئين والمسائل المتصلة بها ينبغي أن تظل مدرجة في جدول الأعمال، فبكل أسف، لم تجر أي مناقشة فنية بشأن هذه المسألة الهامة ولم يحرز أي تقدم في معالجتها. ومن المؤسف أن "انسحاب" بعض المشاركين في إطار هذا البند من جدول الأعمال قد أصبح أمرا معتادا. وأحث جميع المشاركين على الامتناع عن هذه التصرفات وعلى معالجة شواغلهم في سياق مباحثات جنيف الدولية. وأشجع جميع المشاركين على التعاون البناء فيما بينهم ومع الرؤساء المشاركين والمنسقين المشاركين على إيجاد حلول مبتكرة ومقبولة من الجانبين للخروج من المأزق الحالي ومناقشة المسائل المتعلقة بالعودة الطوعية للمشردين

داخليا واللاجئين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تكن هناك أي حالات عودة مستدامة إلى المناطق الأصلية أو مناطق الإقامة المعتادة.

10 - وفيما يتصل بالفريق العامل الثاني، جرت مناقشات بناء بشأن ظروف المعيشة في أبخازيا، بما في ذلك ما يتعلق بسبل العيش الزراعية ومكافحة الآفات والأمراض التي تصيب النباتات والغابات، وتم الاضطلاع بأنشطة لتحسينها، وكذلك من أجل التصدي لجائحة كوفيد-19. ومما يؤسف له أن فترات إغلاق نقاط العبور المطولة - المرتبطة جزئيا بجائحة كوفيد-19 - وزيادة تشديد نظم العبور، لا سيما فيما يتعلق بالحدود الإدارية في أوسيتيا الجنوبية، التي ظلت مغلقة منذ أيلول/سبتمبر 2019، كان لها تأثير سلبي على الظروف المعيشية وإمكانية الوصول إلى الأسواق والحصول على الخدمات الطبية وغيرها من الخدمات الأساسية. وواصل الرؤساء المشاركون لمباحثات جنيف الدولية والمنسقون المشاركون للفريق العامل الثاني بحث جميع المشاركين على تمكين الأفراد من العبور من أجل السماح بإيصال المساعدات الإنسانية إلى المرافق الطبية والتعليمية، وعلى وجه التحديد السماح بالزيارات إلى المواقع الدينية، بما في ذلك زيارات المقابر التي يقوم بها أقارب المتوفين، عبر خطوط الحدود الإدارية.

11 - وفي سياق التصدي لجائحة كوفيد-19، تعاون الجانبان الجورجي والأبخازي مع الأمم المتحدة لتيسير إيصال الإمدادات والمعدات الطبية إلى أبخازيا. وفي الفترة من أيار/مايو إلى كانون الأول/ديسمبر 2020، فتحت السلطات الحاكمة في أبخازيا ممرات إنسانية ست مرات ويسرت جهود مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لنقل الأشخاص عبر جسر إنغوري، مما مكن من الحصول على المعاشات التقاعدية والبدلات. وإنني أرحب بهذه المبادرات الإنسانية وأحث جميع المشاركين المعنيين على مواصلة التعاون بنفس هذه الروح.

12 - وأكرر التأكيد على ضرورة أن تتعاون جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة بطريقة بناءة وأن تتيح إمكانية الوصول دون عوائق أمام مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لكي تقيم احتياجات السكان المتضررين فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان، وتدعم الآليات ذات الصلة، وتسهم في بناء الثقة. وقد باتت هذه الاحتياجات أكثر إلحاحا بسبب الأثر السلبي لجائحة كوفيد-19 على حقوق الإنسان. وعملا بقرار مجلس حقوق الإنسان 37/43، قدمت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تقريرا (A/HRC/45/54) إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الخامسة والأربعين في أيلول/سبتمبر 2020. وفي 24 آذار/مارس 2021، اتخذ مجلس حقوق الإنسان القرار 30/46، المعنون "التعاون مع جورجيا"، الذي طلب فيه، في جملة أمور، إلى المفوضية السامية أن تقدم إليه معلومات شفوية عن متابعة هذا القرار في دورته السابعة والأربعين، وأن تقدم إليه، في دورته الثامنة والأربعين، تقريرا مكتوبا عن التطورات المتصلة بهذا القرار وتنفيذه.

13 - ورغم أن الكثير من المسائل الإنسانية لم يُحل بعد، فلا تزال مباحثات جنيف الدولية تنتج للمشاركين فرصة هامة للتداول بشأن مسألة الأشخاص الذين اختفوا أثناء النزاعات ولم يُعرف مصيرهم حتى الآن. وتجدر الإشارة بالمشاركين على ما أبدوه من تفهم للمحنة التي تعيشها عائلات المفقودين والتزام بالتعاون بشكل مجد في معالجة هذه المسألة، ولا سيما عن طريق دعم العمل الذي تقوم به اللجنة الدولية للصليب الأحمر في هذا الشأن.

14 - وأتاحت دورة استراتيجية افتراضية رفيعة المستوى نظمتها إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وممثل الأمم المتحدة ومؤسسات أخرى مشاركة في الرئاسة في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 فرصة للرؤساء المشاركين من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا للتركيز على أولويات تعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في إطار مباحثات جنيف الدولية. وواصل الرؤساء المشاركون والمنسقون المشاركون الاستفادة من رؤى السكان المتضررين من النزاع، بمن فيهم النساء المشرديات، من خلال تبادل المعلومات عن أوضاعهم. غير أنه لم يتسن، بسبب هذه الجائحة، عقد جلسات إعلامية أثناء جولات مباحثات جنيف الدولية.

15 - وفي سياق كوفيد-19، أمل أن يستمر عقد جولات مباحثات جنيف الدولية كما هو مخطط لها. وأحث جميع الأطراف المعنية على دعم هذه الجولات والمشاركة فيها بصورة بناءة، والنظر، عند الاقتضاء، في عقد اجتماعات افتراضية من أجل تجنب حدوث فجوة طويلة الأمد والحفاظ على هذا المنبر الهام للحوار. وأؤكد مجدداً على ضرورة أن يحترم جميع المشاركين ما سبق الاتفاق عليه من قواعد أساسية لجولات جنيف وأن يلتزموا بها، ويشمل ذلك الكف عن "الانسحاب" من الاجتماعات، من أجل المساعدة على تهيئة المناخ الملائم للحوار في هذه المباحثات وحل المشاكل فيها بأسلوب عملي.

ثالثاً - حق العودة

ألف - نطاق التشريد وعودة المشردين وإدماجهم في المجتمعات المحلية

16 - لم تُلاحظ تغييرات هامة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير فيما يتعلق بممارسة المشردين داخليا أو اللاجئين لحقهم في العودة، ولم تُسجل حالات جديدة لتشريد أعداد كبيرة من السكان. ومنذ كانون الأول/ديسمبر 2019، أصبحت وكالة شؤون المشردين داخليا والمهاجرين لأسباب اقتصادية أو بيئية وسبل العيش السلطة المعنية المسؤولة عن المسائل المتعلقة بالمشردين داخليا. ووفقا للبيانات التي قدمتها الوكالة، بلغ عدد الأفراد المسجلين بوصفهم مشردين داخليا في جورجيا 288 538 شخصا في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. وسُجّلت أكبر الأعداد في تبيليسي وزوغديدي/ساميغريلو. وأصبحت الجوانب المتعلقة بأجبال المشردين تبعث على القلق في ظل انعدام حلول دائمة. ووفقا لبيانات الحكومة، زاد عدد المشردين داخليا المسجلين بما قدره 25 834 شخصا في الفترة ما بين عامي 2014 و 2020، وذلك في المقام الأول نتيجة لولادات في أسرهم.

17 - وتشير التقديرات إلى أن ما يزيد على 45 000 شخص عادوا طوعا إلى ديارهم في مقاطعة غالي في أبخازيا. ومما يؤسف له أن السلطات الحاكمة في أبخازيا لا تزال ترفض السماح للمشردين داخليا المنحدرين من أصل جورجي بالعودة إلى مناطقهم الأصلية أو مناطق إقامتهم المعتادة خارج مقاطعات غالي وأوشامشير وتكفارشيبي. والتمست الأمم المتحدة إلى جانب الرؤساء المشاركين مرارا من السلطات الحاكمة تقديم تظلمات بشأن حقوق العائدين في الإقامة الدائمة وحرية التنقل وتسجيل المواليد وملكية العقارات. وواصلت الأمم المتحدة أيضا الدعوة إلى تمتع العائدين بحقوقهم السياسية، والمساواة في الحماية أمام القانون، والضمان الاجتماعي، والرعاية الصحية، والعمل والعمالة، والتعليم، وحرية الفكر والضمير والتعبير، والحياة الثقافية. ولا تزال هناك تحديات متصلة بالوثائق، وحرية التنقل، والاحتياجات المتعلقة بإصلاح أماكن

الإيواء، وقلة فرص كسب العيش، وتدني جودة المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، وسوء حالة المرافق الصحية.

18 - وازدادت دواعي القلق بشأن القيود المفروضة على الحقوق الأساسية، بما فيها حرية التنقل، عقب توقيع ما يسمى "القانون المتعلق بالمركز القانوني للأجانب في أبخازيا" و "القانون المتعلق بإجراءات الخروج من جمهورية أبخازيا ودخول جمهورية أبخازيا" في عام 2015. وسنّت السلطات الحاكمة في أوسيتيا الجنوبية أيضا "قوانين" مماثلة. وتقضي تلك "القوانين" بإصدار وثائق للسكان الذين يحدّدون بموجبها بوصفهم "أجانب" أو "عديمي الجنسية". وإنني أحث السلطات الحاكمة في أبخازيا على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتيسير حرية التنقل والحصول على الحقوق والخدمات للسكان العائدين ذوي الأصل الجورجي في أبخازيا.

19 - وفي كانون الأول/ديسمبر 2016، عدلت السلطات الحاكمة في أبخازيا "القانون المتعلق بالمركز القانوني للأجانب في أبخازيا" من خلال استحداث "تصريح للمقيمين الأجانب"، يتيح للمنحدرين من أصل جورجي وغيرهم ممن يعيشون في أبخازيا ممارسة حقوقهم بحرية أكبر. وفي انتظار بدء العمل "بتصاريح المقيمين الأجانب"، أصدرت السلطات الحاكمة في أبخازيا وثائق هوية مؤقتة معروفة باسم "الاستمارة رقم 9" في عام 2016 لزهاء 12 000 شخص من المنحدرين من أصل جورجي، مما يسّر لهم التنقل بحرية والاستفادة من بعض الخدمات الأساسية. وبسبب إجماع السكان العائدين عن إعلان أنفسهم "أجانب" ونظرا للتأخيرات الإجرائية في إصدار "تصاريح المقيمين الأجانب"، استمر تمديد وإصدار "الاستمارة رقم 9" في عام 2020 على الرغم من انعدام إطار قانوني بشأنها.

20 - ومنذ 1 كانون الثاني/يناير 2019، منعت السلطات الحاكمة في أبخازيا حاملي "جوازات السفر" الأبخازية القديمة من عبور الحدود الإدارية، مما يجبر حاملي هذه الجوازات على التقدم بطلب للحصول على النسخة الجديدة الصادرة عام 2016 من "جواز السفر" المفروض بحكم الأمر الواقع أو على "تصريح المقيمين الأجانب". وفي أعقاب إدخال مجموعتين من التعديلات على "قانون الجنسية" في عامي 2013 و 2018، لم يعد معظم المنحدرين من أصل جورجي في أبخازيا يستوفون معايير الحصول على نسخة عام 2016 من "جواز السفر" المفروض بحكم الأمر الواقع، وبالتالي لم تقبل طلباتهم في جميع الحالات.

21 - ولا يُمَنَح "تصريح المقيمين الأجانب" حامله المجموعة الكاملة من الحقوق السياسية والحقوق في السكن والأراضي والعقارات. وتستتبي الشروط التقييدية المتعلقة بالأهلية عددا كبيرا من الأشخاص من الحصول على "تصريح المقيمين الأجانب"، بمن فيهم من يُحتمل عودتهم في المستقبل، في حين أن أسباب الرفض عامة ومفتوحة أمام التفسيرات. وتأثر إصدار "تصاريح المقيمين الأجانب" كذلك بالمتطلبات الإضافية التي بدأ العمل بها في أيار/مايو 2020، لإثبات الإقامة الطويلة الأجل، وفرض رسوم تجهيز. ووفقا للمعلومات المتاحة، حصل أكثر من 22 000 شخص حتى الآن على "تصاريح المقيمين الأجانب". وينبغي تخفيف شروط "تصاريح المقيمين الأجانب" لمساعدة المنحدرين من أصل جورجي في أبخازيا على الحصول على الوثائق اللازمة وممارسة حقوقهم.

22 - وقد أدت التغييرات المتكررة في السياسات المتصلة بالوثائق، والصعوبات التي تحول دون الحصول على الوثائق اللازمة للتمكين من العبور، إلى جانب إغلاق نقاط العبور، إلى إثارة القلق في صفوف السكان المتضررين بشأن التطورات المقبلة وما قد يترتب عليها من آثار على قدرتهم على البقاء على اتصال

بأسرهم، وعلى استمرار إمكانية الوصول إلى الأسواق والاستفادة من الخدمات الطبية وغيرها من الخدمات. وإنني أحث الجهات الفاعلة ذات الصلة على صياغة رؤية طويلة الأجل بشأن وضع السكان العائدين المنحدرين من أصل جورجي، على أن تتقاضي كل معاملة تمييزية وكل تقليص للحقوق.

23 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت السلطات الحاكمة في أوسيتيا الجنوبية في تقييد حرية التنقل لسكان أخالغوري والمشردين منذ أيلول/سبتمبر 2019. ومنذ اندلاع النزاع في آب/أغسطس 2008، لم يتسن للأمم المتحدة دخول أوسيتيا الجنوبية لممارسة عملها، باستثناء بعثة التقييم الإنساني التي أوفدها مفوضية شؤون اللاجئين في آب/أغسطس 2016. ومن الأهمية بمكان أن تتم مناقشة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية مع كل من السلطات الحاكمة وحكومة جورجيا ولا بد لهما أن توافقا عليه. وإنني أشجع بقوة الجهات المعنية صاحبة المصلحة على أن تيسر بالفعل الوصول المنتظم دون عوائق إلى أوسيتيا الجنوبية من أجل تمكين الوكالات الإنسانية والإنمائية من مساعدة السكان وتقديم الدعم إلى المشردين الأشد ضعفاً. وأشجع أيضاً على إقامة حوار بين السلطات الحاكمة في أوسيتيا الجنوبية والمنظمات الإنسانية بشأن إمكانية استئناف تلك المنظمات القيام بزيارات إلى المنطقة من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية للسكان، لا سيما بالنظر إلى الأزمة المستمرة التي تُشكلها جائحة كوفيد-19.

24 - ولا تزال المفوضية مستعدة لاستئناف المشاورات بشأن عودة المشردين إلى أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية بغية ضمان أن تكون هذه العودة آمنة وطوعية. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين اتخاذ مزيد من الخطوات لتسهيل إجراءات العبور من أجل تمكين الأفراد من البقاء على اتصال بمجتمعاتهم الأصلية ومتابعة ما يجري فيها من تطورات، وكذلك من أجل إعطائهم حق الاختيار، بحرية وعن بيئة، بين العودة إلى مناطقهم الأصلية أو الاندماج في المناطق التي نزحوا إليها أو غيرها من المناطق.

25 - وفي آذار/مارس 2020، فرضت السلطات الحاكمة في أبخازيا قيوداً في نقاط العبور الرئيسية مع إقليم جورجيا الذي تديره تبليسي لمنع تفشي كوفيد-19، وظلت هذه القيود سارية طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وكان لعمليات الإغلاق أثر كبير على حياة الأشخاص المتضررين وسبل عيشهم، بما في ذلك على الحالة البدنية والعقلية لكبار السن وغيرهم من الفئات الضعيفة، وكذلك على الأشخاص الذين يعانون من أمراض مزمنة. غير أنني ألاحظ أنه على الرغم من الإغلاق، سمح بالعبور لأغراض الحصول على الرعاية الصحية الطارئة، وقدم الدعم لوصول ممثلي الأمم المتحدة والممثلين الدوليين من أجل جلب الإمدادات الطبية والمتعلقة بالصرف الصحي والنظافة الصحية التي اشتدت الحاجة إليها إلى أبخازيا، بما في ذلك معدات لدعم الوقاية من كوفيد-19 وتشخيصه وعلاجه. وبالإضافة إلى ذلك، تمكن العاملون في المجال الطبي في أبخازيا من الاستفادة من استشارات على الإنترنت بين الأقران عبر الحدود الإدارية بشأن العلاج المتصل بكوفيد-19، بدعم تنظيمي من الأمم المتحدة.

26 - وتمكنت منظمة الصحة العالمية من إيفاد عدة بعثات تقييم فيما يتعلق بكوفيد-19 إلى أبخازيا، وتقديم دعم كبير لجهود التصدي لجائحة كوفيد-19. وأشجع على مواصلة وتوسيع نطاق هذا التعاون، بما في ذلك ما يتعلق بالاتصال بالمجتمعات المحلية، والتشاور مع الأقران، وحماية ومساعدة أشد الفئات ضعفاً، وتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي، وحماية الأنشطة الأساسية لكسب العيش واستمرارها، وكذلك في قطاع الصحة. وأدعو جميع الجهات الفاعلة المعنية إلى تقاضي هذه المسائل الإنسانية وإلى كفاءة تهيئة بيئة مواتية للتعاون الوثيق مع منظمة الصحة العالمية وغيرها من كيانات الأمم المتحدة والحصول على الدعم منها بسبل منها الاستفادة من آلية منع الحوادث ومواجهتها في غالي واستخدام خطها الهاتفي

الساخن لمعالجة تلك المسائل. وعلاوة على ذلك، أدعو جميع الأطراف المعنية إلى التعامل بإنسانية مع السكان المحليين الذين يمارسون أنشطة كسب العيش التقليدية قرب الحدود الإدارية وغيرها.

27 - وعلى الرغم من إغلاق الحدود الإدارية طوال الفترة المشمولة بالتقرير، تم في تشرين الأول/أكتوبر 2020، بمشاركة ودعم كاملين من إقليم جورجيا الذي تديره تبيليسي والسلطات الحاكمة في أبخازيا، فتح "ممر إنساني" عند نقطة عبور إنغوري لبعض العائدين من الفئات الأكثر ضعفا في مقاطعة غالي، بمن فيهم المتقاعدون، والأشخاص ذوو الإعاقة، والأسر التي لديها أطفال. ونتيجة لذلك، حصل أكثر من 4 500 شخص من الضعفاء على معاشاتهم التقاعدية وبدلاتهم وتمكنوا من شراء الأدوية الأساسية عبر جسر إنغوري، مع إعفائهم من الحجر الصحي. واستأنفت المفوضية خدماتها بالحافلات المكوكية لكي يعبر الضعفاء من الأشخاص جسر إنغوري. وقد حظي الممر الإنساني بتقدير جميع أصحاب المصلحة والمستفيدين الذين قدم لهم هذا الممر المساعدة التي تمس الحاجة إليها، وفي حالات عديدة، المساعدة المنقذة للحياة. وأهيب بجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة أن تكفل حصول جميع العائدين على المزايا والخدمات التي يستحقونها. وأهيب أيضا بالجهات الفاعلة ذات الصلة أن تكفل حصول جميع الناس على خدمات الرعاية الصحية الضرورية والعناية الطبية الفورية، بما في ذلك أثناء وجودهم في الحجر الصحي.

28 - واستمر للأسف تطبيق ما يُسمى بتدابير "ضبط الحدود" على طول الحدود الإدارية مع كل من أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا طوال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وظل وضع مزيد من العقبات أمام حرية التنقل يلاحظ على طول الحدود الإدارية، بما في ذلك ما يسمى "علامات حدود الدولة"، ومراكز المراقبة ومعدات الرصد. وأفيد أيضا عن زيادة المراقبة من جانب حرس الحدود التابع للاتحاد الروسي واتباع ممارسات صارمة في حالات الاحتجاز. ويساورني القلق إزاء استمرار احتجاج المدنيين المقيمين على طول الحدود الإدارية لأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية بدعوى ما يسمى "العبور غير القانوني". وفي هذا الصدد، أدعو إلى إجراء تحقيقات كاملة وشفافة ومستقلة في جميع هذه الحوادث من أجل محاسبة المسؤولين عنها وتجنب تكرارها.

29 - والإغلاق المتكرر للحدود الإدارية، بما في ذلك نتيجة لجائحة كوفيد-19، والافتقار إلى الوثائق اللازمة، واستمرار تطبيق تدابير "ضبط الحدود" ما زالت كلها تقيد قدرة الناس على عبور الحدود الإدارية. كما أنها ما زالت تؤثر سلبا على العلاقات الاجتماعية والأسرية، وفرص كسب العيش، وأنشطة التجارة والعمل التي يقوم بها السكان العائدون في أبخازيا. وأكرر ما دعوت إليه من إعادة فتح المعابر المغلقة وامتناع المشاركين في مباحثات جنيف الدولية عن اتخاذ أي إجراءات انفرادية قد تؤثر سلبا على الحالة الإنسانية للسكان المتضررين وحصولهم على الحقوق والخدمات.

30 - وتسبب العجز عن الوصول بحرية إلى الحقول الزراعية والبساتين والمراعي التقليدية والغابات والأسواق في انخفاض الدخل ونقص فرص العمل، وزاد من تقويض القدرة على التواصل والتفاعل بين العائلات التي يعيش أبنائها على طرفي الحدود الإدارية. وزادت تدابير إقامة الأسيرة على طول الحدود الإدارية من تفاقم الظروف المعيشية الصعبة للأفراد الذين يعيشون في كلا الجانبين، بمن فيهم العديد من المشردين داخليا. ومن أجل التخفيف من الآثار الأشد ضررا على آليات البقاء التي يستخدمها السكان وعلى سبل كسب العيش التي يلجؤون إليها، بما في ذلك نتيجة لجائحة كوفيد-19، تواصل "اللجنة الحكومية المؤقتة المعنية بتلبية احتياجات المجتمعات المحلية المتضررة في القرى الواقعة على طول الخط الفاصل"، التي أنشأتها حكومة جورجيا، تعبئة الأموال من ميزانية الدولة لاستثمارها في القرى المتضررة من إقامة

الأسيجة، في سبيل تطوير بنيتها التحتية للري ومياه الشرب والطرق والتعليم والزراعة والمأوى والتدفئة والصحة.

31 - وعلى الرغم من احتفاظ المشردين داخليا بحقهم في العودة، واصلت حكومة جورجيا جهودها الرامية إلى توفير حلول دائمة لهم فيما يتصل بالسكن وتيسير حصولهم على فرص كسب العيش. وإنني أشيدُ بالجهود المتواصلة التي تبذلها حكومة جورجيا لدعم المشردين داخليا، بما في ذلك من خلال توفير السكن وتقديم المساعدات الأخرى، على النحو المبين في خطط العمل المتعاقبة الرامية إلى تنفيذ استراتيجية الدولة المتعلقة بالمشردين داخليا. غير أن من المؤسف أنه، بحلول نهاية عام 2020، وفرت حلول دائمة للسكن لما عدده 121 899 من المشردين داخليا، أي ما يمثل 42 في المائة فقط من المشردين داخليا. ولا تزال الحاجة ماسة إلى مواصلة تحسين أحوال معيشة المشردين داخليا، سواء في المراكز الجماعية أو في المساكن الخاصة. وثمة حاجة مستمرة أيضا إلى توفير فرص للعمل وكسب العيش للمشردين داخليا.

32 - وبفضل جهود حكومة جورجيا وشركائها الدوليين، انخفضت درجة استياء المشردين داخليا من مساكنهم. وتحقق جزء من ذلك بفضل تحسين التشريعات التي تنظم توفير السكن في المراكز الحضرية والاقتصادية بدلا من المناطق الريفية المعزولة. ومع ذلك، لا تزال هناك شواغل إزاء عملية اختيار المستفيدين من أجل كفالة حصول الأشخاص الأشد عوزا منهم على السكن. وواصلت وكالة شؤون المشردين داخليا والمهاجرين لأسباب اقتصادية أو بيئية وسبل العيش إدارة خط هاتفي ساخن مخصص للمشردين داخليا. وزادت إمكانية حصول المشردين داخليا على المعلومات عن طريق إتاحة الفرصة لهم لاستشارة السلطات على الإنترنت. واتسع نطاق الخيارات السكنية المتاحة بفضل الجهود الأخرى المبذولة، مثل استمرار مشاريع الخصخصة والإسكان الريفي، التي تجمع بين توفير المأوى وتوفير الأراضي الزراعية. إلا أن الحلول السكنية الدائمة القائمة لا تزال محدودة بالنظر إلى إجمالي الاحتياجات.

33 - وبالنظر إلى نطاق التشرد، لا تزال هناك تحديات كبيرة تتعلق بإدماج المشردين داخليا. فقد كشفت حكومة جورجيا عن أن المبلغ الذي لا يزال مطلوبا لتلبية احتياجاتهم السكنية المتبقية يزيد على 800 مليون دولار. ويمثل ذلك المبلغ التكاليف المقدرة لتزويد نحو 50 000 أسرة من أصل 90 000 أسرة بأنواع مختلفة من ترتيبات الإيواء. وفي حين أن حكومة جورجيا تبذل جهودا لتوفير مساكن بديلة لمن يعيشون في مراكز جماعية متهالكة، فلا تزال هناك احتياجات كبيرة. وكثيرا ما تكون الظروف المعيشية للمشردين داخليا المقيمين في مساكن خاصة غير ملائمة بدرجة ماثلة. وعلى الرغم من أن هؤلاء الأشخاص يملكون العقار الذين يقيمون فيه في كثير من الأحيان، فإن انعدام الفرص الاقتصادية يجبرهم في بعض الأحيان على الرجوع إلى ظروف السكن المتدنية النوعية في المراكز الجماعية من أجل تحقيق شروط استمرار الحصول على المساعدة. وفي عام 2020، ذكرت ممثلات مجتمع المشردين داخليا مسألة السكن وحالة المراكز الجماعية المتهالكة من بين شواغلهن الرئيسية.

34 - ولا بد كذلك من معالجة الجوانب الاجتماعية الاقتصادية الأخرى المتعلقة بالإدماج، مثل توفير سبل كسب العيش المستدامة وفرص الحصول على الخدمات التعليمية والطبية والاجتماعية الجيدة. ومع أن الأمم المتحدة تواصل، جنبا إلى جنب مع الجهات المانحة وسائر الجهات صاحبة المصلحة، مساعدة حكومة جورجيا على حماية السكان المتضررين وضمان حقوقهم، لا تزال مستويات التمويل الموجه للمشاركة الإنسانية في جورجيا مستويات محدودة. وعلاوة على ذلك، لم يعد تحقيق المزيد من التقدم في إدماج المشردين داخليا وتحسين ظروفهم المعيشية مسألة استجابة لحالة إنسانية بقدر ما هو مسألة إدماج

احتياجاتهم الاجتماعية الاقتصادية في الاستراتيجيات الإنمائية والميزانيات على مستويات البلديات والمناطق والبلد.

35 - وإنني أرحب بقرار حكومة جورجيا تقديم المساعدة إلى المشردين داخليا على أساس الاحتياجات وأوجه الضعف، باستخدام نظام نقاط الاستحقاق بدلا من الاعتماد على التسجيل في قاعدة بيانات. ويتمشى ذلك مع التوصيات التي اعتمدها المقرر الخاص السابق المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا خلال زيارته إلى جورجيا في أيلول/سبتمبر 2016. وأحث حكومة جورجيا على متابعة تلك التوصيات، بما في ذلك عن طريق إجراء عملية تشاورية كاملة فيما يتعلق بإصلاح نظام المساعدات الاجتماعية وتخصيص ما يكفي من موارد ميزانية الدولة للجهود الإنمائية التي تشمل احتياجات المشردين داخليا. وأرحب بالمبادرات التي اتخذتها الجهات المانحة لتوفير التمويل والدعم اللازمين لمبادرات المساعدة والتنمية هذه المراعية لاحتياجات المشردين في جورجيا. وكان لأزمة كوفيد-19 أثر كبير على المشردين داخليا الذين يعيشون في الأراضي التي تسيطر عليها تبليسي أدى إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية ومحدودية الفرص المتاحة للحصول على الخدمات الاجتماعية. وللتخفيف من هذا الأثر، تلقت مجتمعات المشردين داخليا المحلية الضعيفة مساعدة متعلقة بشراء اللوازم الاستهلاكية، والحصول على الخدمات الصحية والاجتماعية، وتقديم المشورة النفسية - الاجتماعية للنساء والفتيات، والوصول إلى مرافق الصرف الصحي والنظافة الصحية.

36 - ورغم إحراز بعض التقدم في إعادة إدماج السكان العائدين المنحدرين من أصل جورجي، لا تزال هناك احتياجات هامة وتحديات متعلقة بتوفير الحماية لهم. ولا تزال حكومة جورجيا تعتبر رسميا العائدين طوعا إلى أبخازيا مشردين داخليا، وبالتالي من المستحقين للمساعدة المالية وغيرها من أشكال المساعدة. وينبغي ألا تحول هذه المساعدة التي تكفلها حكومة جورجيا دون قيام السلطات الحاكمة في أبخازيا بتوفير الوثائق اللازمة للعائدين وتمكينهم من التمتع بالحقوق والخدمات بشكل كامل.

37 - وقد نُفذت مجموعة متنوعة من المبادرات المتعلقة بالبنية التحتية وسبل كسب العيش التي مولها المجتمع الدولي خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير وكان لها أثر إيجابي على الأوضاع الإنسانية والأمنية للسكان في مقاطعة غالي وعلى فرص إعادة إدماج العائدين. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات أخرى تتعلق بالحماية وإعادة الإدماج في أبخازيا. ولا يزال السكان المحليون يشكون من عدم الشعور بالأمان، وخاصة إزاء المستقبل. وتتعلق الشواغل المحددة في مجال الحماية التي أعرب عنها العائدون بما يلي: (أ) حرية التنقل؛ (ب) الوثائق المطلوبة من أجل ممارسة حرية التنقل، والتمتع بالحقوق والحصول على الخدمات؛ (ج) إمكانية الحصول على التعليم، بما في ذلك التعليم العالي، وعلى وجه الخصوص، الحصول على التعليم المتعدد اللغات على أساس اللغة الأم؛ (د) كفالة إمكانية الحصول على الرعاية الصحية الجيدة (على جانبي الحدود الإدارية)؛ (هـ) الحاجة الملحة إلى تحسين مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية من أجل منع انتشار الأمراض المعدية والفيروسات، مثل كوفيد-19؛ (و) حالات التمييز، بما فيها الحالات التي تتعلق بالوثائق والضرائب؛ (ز) الافتقار إلى الحماية الفعلية من الجرائم والعنف الجنسي والجنساني.

باء - الإطار المؤسسي والتدابير التنفيذية

38 - واصل السكان في مقاطعة غالي، بمن فيهم العائدون، الإعراب عن قلقهم إزاء القيود المفروضة على حرية تنقلهم، وتأثير تلك القيود على التواصل بانتظام مع أفراد أسرهم وأصدقائهم القاطنين على الجانب الآخر من نهر إنغوري، وقدرتهم على الوصول إلى البنية التحتية المجتمعية، بما في ذلك الوصول إلى

المرافق الطبية والأسواق في مقاطعة زوغديدي. ولا يزال وضع وتنفيذ نظام للعبور يخفف من تلك المخاوف أمرا بالغ الأهمية لتحسين الأحوال المعيشية للسكان المحليين، وإحراز تقدم في إعادة إدماج العائدين، ومنع تشردهم مرة أخرى. وفي هذا السياق، لا بد من إيجاد وتنفيذ حلول لتوفير الوثائق بما يتماشى مع القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان، والمبادئ التي تنظم مسألة منع حدوث حالات انعدام الجنسية وتقليص عددها. وإنني أحث جميع الجهات الفاعلة المعنية على اتخاذ خطوات عملية لحل هذه المشكلة المتكررة دون إبطاء، والسماح للأطفال بوجه خاص بالعبور من مواقع مناسبة وآمنة.

39 - وهناك علاقة معقدة بين حق الفرد في العودة الطوعية والأمن على نحو يحفظ كرامته وتهيئة الظروف المواتية لهذه العودة. فحق الأفراد في العودة، في حالة الأشخاص المشردين داخليا، ينبع من حقهم في حرية التنقل على النحو المنصوص عليه في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. والعودة حق من حقوق الإنسان ومسألة إنسانية على حد سواء، ولذلك لا يمكن ربطها على نحو مباشر بالمسائل السياسية أو بإبرام اتفاقات سلام. ويجب معالجتها بغض النظر عن أي تسوية للنزاع الأساسي. وفي الوقت ذاته، يقع على عاتق الفرد في المقام الأول عبء تقييم المخاطر واتخاذ قرار مستنير بشأن العودة في وقت ما. وعند القيام بذلك، يجب أن يتمكن الأشخاص المشردون من أن يضعوا في اعتبارهم جميع العوامل التي يمكن أن تؤثر على سلامتهم وكرامتهم وقدرتهم على ممارسة حقوق الإنسان الأساسية.

40 - ويقوم التزام الأمم المتحدة بمساعدة الدول في البحث عن حلول دائمة للأشخاص المشردين على أساس وعيها بأن العودة الطوعية بأمان وكرامة هي إحدى الحلول الدائمة، وأن الحلين الآخرين هما الاندماج المحلي وإعادة التوطين. وتسترشد الأمم المتحدة، لدى القيام بدورها في تيسير عمليات العودة المنظمة وتصميمها وتنفيذها، بضرورة تجنب إلحاق الضرر بالأشخاص موضع الاهتمام أو الإسهام في تعريضهم لانتهاكات محتملة لحقوق الإنسان: فيجب أن تكون أي عمليات عودة طوعية وأن تتم بصورة آمنة تحفظ الكرامة. ولذلك، يجب أن تستند الأنشطة المتصلة بعمليات العودة المنظمة إلى تقييم دقيق للمخاطر، وأن تراعي الظروف والشواغل القائمة في مجالي الأمن وحقوق الإنسان، ومدى إمكانية الحصول على سبل كسب العيش والخدمات الأساسية، والطابع الطوعي للعودة. ومن الجوانب الهامة الأخرى كذلك الجانب المتعلق بإتاحة إيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق، ومن ثم قدرة الأمم المتحدة على رصد كل تلك العوامل بفعالية.

41 - وخلافا لأوسيتيا الجنوبية، تواصل أبخازيا الاستفادة من المساعدة الإنسانية الدولية. ووسعت الشراكة الاستراتيجية لأبخازيا، التي أنشأها الشركاء الدوليون في عام 2010 ويرأسها منسق الأمم المتحدة المقيم، نطاق تطبيقها خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وإلى جانب تعزيز بناء الثقة وتقديم المساعدة الإنسانية إلى المشردين الأشد ضعفا، استهدفت هذه الشراكة أيضا إيجاد حلول دائمة للعائدين من خلال الاضطلاع بأنشطة الحماية والمساعدة المتكاملة، والتشجيع على ممارستهم لحقوقهم في مقاطعات غالي وأوشامشير وتكفارشيلي.

42 - وواصلت مفوضية شؤون اللاجئين، بالشراكة مع منظمات غير حكومية محلية ودولية ومع السلطات الحاكمة، تيسير خدمات الحماية والمساعدة للأسر الأشد ضعفا بسبل منها تقديم النصائح والاستشارات القانونية بشأن الحصول على الحقوق والخدمات. وقدمت المفوضية التدريب في مجال المعارف والمهارات التقنية كطريق لتوظيف الشباب، وواصلت دعم أصحاب المشاريع الحرة في توسيع أنشطتهم. ووفرت المفوضية أيضا وسائل نقل مجانية لعدد من تلاميذ المدارس، وخدمات الحافلات المكوكية لكي يعبر

الضعفاء من الأشخاص جسر إنغوري على نحو تصان فيه كرامتهم. واضطلعت أيضا بعدد من المشاريع الصغيرة لتعزيز القدرة على الصمود والحماية المجتمعية.

43 - وسعيا لمعالجة الآثار المترتبة على سوء المحاصيل والممارسات الزراعية غير المستوفية للمعايير المطلوبة، وكذلك انعدام فرص الوصول إلى الأسواق والقيود المفروضة بسبب كوفيد-19، قامت المفوضية وشركاؤها بتقديم المعدات والتدريب إلى الأسر المعيشية الضعيفة في أبخازيا بغية مساعدتها على تنويع نشاطها الزراعي وتحديثه. وفي عام 2020، زادت المفوضية بأكثر من الضعف نطاق المساعدات النقدية المقدمة إلى الأسر الأشد ضعفا التي تعرضت سبل عيشها وقدرتها على الصمود لخطر شديد نتيجة لجائحة كوفيد-19. وقدمت المفوضية مساعدة نقدية إلى ما يقرب من 2 000 شخص، ووزعت طرودا غذائية وصحية على 785 شخصا. وسعت المفوضية وشركاؤها أيضا إلى تعزيز نظام الحماية الاجتماعية وتهيئة بيئة ملائمة للدعم المجتمعي المحلي.

44 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم الإنساني والمساعدة في مجال الإنعاش إلى المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع مع التركيز على التصدي لكوفيد-19. كما قدم الدعم لتنويع سبل العيش الهشة وتحسين فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية، ولا سيما في المناطق الريفية. وواصلت منظمة الأمم المتحدة للطفولة لبرنامجها لتدريب المعلمين على منهجيات التعليم المتمحورة حول الطالب، ومنهجيات التعليم المتعدد اللغات باللغة الأم، وتعليم المهارات الحياتية، والانتقال إلى الطرائق الإلكترونية. وينبغي أن تُتاح لأطفال المدارس المنحدرين من أصل جورجي إمكانية تلقي التعليم بلغتهم الأم إذا رغبوا في ذلك. وواصلت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة دعم المزارعين فيما يتعلق بتعزيز قدرتهم على الصمود وزيادة قدرتهم على التصدي للمخاطر المباشرة المتصلة بالزراعة.

45 - وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) إقامة منابر لتبادل المعلومات بين المنظمات النسائية والمشرديات داخليا والمتضررات من النزاع والنساء اللواتي يعشن في الأراضي المتاخمة للحدود الإدارية من جهة، والسلطات الجورجية من جهة أخرى. وأجرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة دراسة استرشد بها الرؤساء المشاركون لمباحثات جنيف الدولية وأصحاب المصلحة المعنيين فيما يتعلق بسبل النهوض بمشاركة المرأة بصورة كاملة ذات مغزى، على قدم المساواة مع الرجل، في مجالي السلام والأمن. وأنشأت أيضا شبكة محلية من النساء من المجتمعات المحلية للمتضررين من النزاع والمشردين داخليا.

46 - وتتطوي مسألة حرية التنقل عبر الحدود الإدارية على أبعاد أمنية وإنسانية وأبعاد تتعلق بحقوق الإنسان ولا تزال تكتسي أهمية قصوى للسكان المحليين. وقد اتخذت التطورات المستجدة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير اتجاهين هما: تعزيز الرقابة والقيود، ومواصلة إضفاء الطابع الرسمي على الوثائق التي تتوقف إمكانية عبور الحدود على حيازتها. وإنني أحث السلطات الحاكمة في أبخازيا على توفير خيارات نقل إضافية لمن يعيشون في مناطق أبعد من أجل تيسير عبور جسر إنغوري بسرعة أكبر. وأحث كذلك السلطات على تيسير مواصلة خدمات الحافلتين المكوكتين اللتين تشغلهما مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واللتين تعبران جسر إنغوري.

47 - وينبغي تمكين المحتاجين إلى الرعاية الطبية من الحصول عليها حيثما توافرت، بأقصى سرعة ممكنة وبأعلى مستوى ممكن. وإنني أناشد جميع الأطراف صاحبة المصلحة أن تتحلّى بأعلى درجة من

العناية والمرونة في هذا الصدد، وأن تحسن الأوضاع عند المعابر، بما في ذلك من خلال استحداث إجراءات مسار سريع للأشخاص الضعفاء. وأدعو السلطات المعنية إلى تسهيل إجراءات العبور، في الحالات التي توجد فيها تلك الإجراءات، فيما يتعلق بالزيارات الأسرية، ولا سيما في حالات الطوارئ الطبية أو الطوارئ الأسرية الأخرى أو حالات الموت الوشيك أو الجنازات.

رابعاً - حظر التغييرات الديمغرافية القسرية

48 - ينبغي أن تحكم معايير حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة عمليات إدارة التنقلات السكانية، بما فيها عمليات الإجلاء، وأن تقيد بشكل صارم عمليات النقل القسري، بما فيها تلك التي تسفر عن تغيير ديمغرافي. ولا تزال مبادئ وأحكام القانون الدولي المشار إليها في تقاريري السابقة تنطبق تماما على هذه المسألة، وكذلك الالتزامات المتعلقة بمنع الإعادة القسرية التي تحكّم حماية اللاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين يفرون من ديارهم هرباً من نزاع مسلح أو عنف متفش أو سعياً لتفادي الآثار الناجمة عن أي منهما. ومع أنه لم يلاحظ خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير وقوع أي حالة جديدة من حالات التشرد، لا تزال الآثار الديمغرافية المترتبة على الحالات السابقة مستمرة.

خامساً - إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية

ألف - القانون الدولي وإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية

49 - لا بد من إيجاد حيز للعمل الإنساني والحفاظ عليه لكي تتسنى تلبية الاحتياجات الإنسانية للسكان المتضررين من النزاعات والمشردين بفعالية، ومن أجل تخفيف معاناتهم وتمكين كيانات الأمم المتحدة من الاضطلاع بولاياتها. ويجب على جميع الأطراف أن تحترم التزاماتها بموجب القواعد ذات الصلة من القانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بإتاحة إيصال المساعدات الإنسانية، وأن تتصرف بحسن نية للوفاء بتلك الالتزامات. فحرية مرور البضائع المستخدمة في الإغاثة وتيسير العمليات الإنسانية مرتبطان بإعمال الحق في الحياة، والحق في مستوى معيشي لائق، والحق في الحماية من التمييز. ووفقاً لهيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، يتزايد الاعتراف بأن التزام الدول باحترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها يشمل التزاماً بالدعوة إلى تقديم المساعدة الإنسانية الدولية وقبولها وتيسيرها، ولا سيما عند وجود قيود تحد من قدرة الدولة على تلبية جميع الاحتياجات الإنسانية بصورة فعالة، مثل نقص الموارد أو غير ذلك من العقبات، كعدم قدرة الدولة على بسط سيطرتها الفعلية على أجزاء من أراضيها.

50 - وبموجب القانون الدولي الإنساني، يتعين السماح بالمرور السريع ودون عوائق للإغاثة الإنسانية الموجهة للمدنيين المحتاجين التي تتسم بطابع محايد وتنفذ دون أي تمييز سلبي، كما يتعين تيسير هذا المرور. وينبغي تبسيط الترتيبات المتعلقة بموظفي الإغاثة إلى أقصى حد ممكن، وإنني أشجع على اتخاذ تدابير لإفساح المجال لهذه الجهود وتيسيرها.

باء - التحديات العملية

51 - تواصل الأمم المتحدة دعم جميع المبادرات الرامية إلى تعزيز الاتصالات الشخصية وتحسين الحياة اليومية للمقيمين على جانبي "الخطوط الفاصلة". ويكتسي هذا الأمر أهمية أكثر من أي وقت مضى في

سياق مكافحة جائحة كوفيد-19. وبروح التعاون البناء، أشجع جميع الجهات المعنية على تيسير هذه الجهود وإتاحة الاضطلاع بها بالسماح للشركاء في العمل الإنساني بإيصال المساعدات الإنسانية وتقديم الخدمات بصفة مستدامة وبدون عوائق، وبالسماح لأولئك الشركاء بإجراء المعاملات المالية والإدارية في الأراضي التي لا تخضع لسيطرة حكومة جورجيا.

52 - وقد تمكنت الأمم المتحدة من تنفيذ أنشطة الحماية والمساعدة الإنسانية والإنعاش في أبخازيا، غير أن هناك اعترافاً واسع النطاق بأن الاحتياجات قد تحولت بصورة متزايدة من المساعدة الإنسانية إلى أنشطة الإنعاش المبكر وتقديم الدعم الأكثر استدامة. ويضطلع المنسق المقيم للأمم المتحدة بتيسير حوار شامل للجميع بشأن تلك المسألة فيما بين الجهات المانحة الدولية ومع السلطات المعنية.

53 - وفي 30 كانون الثاني/يناير 2015، أبلغت السلطات الحاكمة في أبخازيا رسمياً بموافقتها على السماح لجميع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية العاملة بمباشرة عملها في نطاق مقاطعات غالي وأوشامشير وتكفارشيلي، والسماح لكيانات الأمم المتحدة بمباشرة عملها دون أي قيود جغرافية. وإنني أحث على رفع جميع القيود لتمكين تلك الكيانات من أن تسهم بشكل أفضل في تلبية احتياجات أشد الفئات السكانية ضعفاً في جميع أنحاء أبخازيا، بما يتماشى مع المعايير الدولية التي تنظم عمل الوكالات الدولية. وينبغي الاستمرار في تنفيذ هذا النهج على نحو متسق.

54 - ومنذ تشرين الأول/أكتوبر 2019، تطلب السلطات الحاكمة في أبخازيا ختم جميع جوازات السفر باستثناء جوازات سفر الاتحاد الروسي، ويشمل ذلك جوازات سفر موظفي المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. ومما يؤسف له أن السلطات الحاكمة في أبخازيا تطلب من الموظفين المحليين العاملين في كيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في أبخازيا التحدث إلى "دائرة الأمن" في أبخازيا قبل عبور الحدود الإدارية. ولا تزال هذه الشروط تحد بشدة من المرونة العملية للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية في أبخازيا، مما يزيد من الصعوبات العملية القائمة أصلاً نتيجة منع الموظفين المحليين العاملين في وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية من دخول أبخازيا. وإنني أناشد جميع الجهات الفاعلة المعنية أن تكفل السماح بالدخول دون عراقيل لجميع فئات موظفي كيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية التي تسعى إلى تقديم الدعم إلى السكان المحليين.

55 - وبالنظر إلى الحاجة إلى الانتقال بشكل ملائم من المساعدة الإنسانية من خلال الإنعاش إلى التنمية المستدامة الطويلة الأجل، من المهم ضمان المراعاة التامة للاحتياجات الإنسانية المتبقية وللاعتبارات المتعلقة بحالات الطوارئ. وأكرر دعوتي إلى احترام المبادئ الدولية التي تنظم إيصال المساعدات الإنسانية، بما في ذلك السماح لموظفي المنظمات الدولية بالتنقل دون عوائق، وإلى اتباع نهج وتدابير مرنة وعملية في هذا الصدد من جانب الجهات المعنية صاحبة المصلحة. ويجب أيضاً أن تستمر المشاورات فيما بين جميع الجهات صاحبة المصلحة لإتاحة تدفق أحدث المعلومات عن الاحتياجات الإنسانية للسكان وتحسين التنسيق.

سادسا - حقوق الملكية للاجئين والمشردين داخليا

56 - ظلت المسائل المتصلة بالتملكات مدرجة في نطاق أعمال الفريق العامل الثاني المنبثق عن مباحثات جنيف الدولية. ولا تزال هناك عقبات تحول دون إيجاد حل لتلك المسائل، ولا أزال أدعو جميع

الجهات المعنية إلى الالتزام بالمبادئ المتعلقة بإعادة المساكن والممتلكات إلى اللاجئين والمشردين (التي يشار إليها باسم "مبادئ بنهيو") والقواعد الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان، على النحو المبين في تقرير المؤرخ 20 أيار/مايو 2013 (A/67/869، الفقرات 58-60). وقد ذكر المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا خلال الزيارة التي قام بها في أيلول/سبتمبر 2016 أن للمشردين داخليا الحق في استرداد ممتلكاتهم المفقودة أو التعويض عنها، بغض النظر عما إذا كانوا قد اختاروا العودة أو الاندماج في منطقة النزوح أو الرحيل إلى أماكن أخرى. وأشجع المشاركين في مباحثات جنيف الدولية على تيسير عقد جلسة للخبراء لمعالجة مسائل الحقوق المتعلقة بالإسكان والأرض والملكية ضمن سياق المباحثات الدولية.

سابعا - الجدول الزمني للعودة الطوعية لجميع اللاجئين والمشردين داخليا والعمل على إيجاد حلول دائمة

57 - لم يوضع حتى الآن أي اتفاق أو جدول زمني للعودة الطوعية لجميع اللاجئين والمشردين داخليا بالنظر إلى البيئة السائدة والمناقشات الجارية فيما بين جميع الجهات المعنية. ولم يتسن للفريق العامل الثاني المنبثق عن مباحثات جنيف الدولية معالجة مسألة العودة الطوعية بسبب استمرار إحجام بعض المشاركين عن مناقشة هذه المسألة. وإنني أكرر التأكيد على أن مسألة إعداد جدول زمني شامل أو خريطة طريق شاملة لعودة المشردين يجب أن تظل مفتوحة للمناقشة، ما دامت الظروف المواتية للعودة المنظمة بأمان وكرامة لم تتوافر بعد وطالما أن آليات إعادة الممتلكات لم توضع بعد. وينبغي ألا تمنع تلك التحديات أي جهات معنية من العمل على إيجاد حلول دائمة لجميع المشردين، مع إيلاء اهتمام خاص لإعمال حق العودة. وأكرر دعوتي الموجهة إلى جميع المشاركين في مباحثات جنيف الدولية للتعاون البناء بشأن المسألة، وفقا لأحكام القانون الدولي والمبادئ ذات الصلة، والتخلي عن الممارسة المتمثلة في الانسحاب عندما يطرح الفريق العامل الثاني مسألة العودة الطوعية للاجئين والمشردين داخليا للمناقشة.

58 - وفي غياب الظروف المواتية لترتيب العودة المنظمة وآليات التنفيذ الملائمة، ستواصل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها تركيز جهودها على إمداد السكان المتضررين من النزاع بالمساعدة والدعم اللازمين لإعادة إماجهم، بمن فيهم العائدون أو الذين بدأوا في اتخاذ خطوات العودة. وهي لا تزال ملتزمة بالشرع، في الوقت المناسب وبالتشاور والتعاون مع جميع الجهات المعنية، في إعداد جدول زمني أو خريطة طريق لتناول جميع العناصر التي أوردتها في تقرير (A/63/950).

ثامنا - خلاصة

59 - إنني أرحب باستمرار اعتراف جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة والمشاركين علنا بالأهمية الحيوية لمباحثات جنيف الدولية باعتبارها منبرا فريدا للمشاركين لمناقشة مسائل الأمن والاستقرار والمسائل الإنسانية، بما في ذلك من حيث صلتها بعودة اللاجئين والمشردين داخليا. وألاحظ أيضا الالتزامات التي قطعتها جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة وجميع المشاركين في مباحثات جنيف الدولية بضرورة ضمان الأداء الفعال لآلتي منع الحوادث ومواجهتها في غالي وإرغنتي، والدعم الذي تقدمه تلك الجهات وأولئك المشاركون للجهود الجارية التي يبذلها الرؤساء المشاركون لمباحثات جنيف الدولية من أجل مساعدة

المشاركين على تنشيط العملية. وفي حين أن تلك الالتزامات مشجعة، لا يزال القلق يساورني بشدة إزاء عدم إحرار تقدم بشأن المسائل الموضوعية المدرجة في جدول أعمال مباحثات جنيف الدولية، بما في ذلك المناقشات بشأن المسائل المتعلقة بالمشردين داخليا واللاجئين والعائدين، وعدم استخدام القوة، والترتيبات الأمنية الدولية.

60 - ومما يؤسف له أن الفترة المشمولة بهذا التقرير تبيّن أنها سنة صعبة أخرى بالنسبة لمباحثات جنيف الدولية بسبب تأجيل الجولات، والتوترات الأمنية في الميدان وما يترتب على ذلك من أثر سلبي على سبل كسب العيش، وتأثير جائحة كوفيد-19. ولا تزال التحديات الرئيسية قائمة في مجالات الأمن والمساعدة الإنسانية وحقوق الإنسان والتنمية، مما يعرقل تهيئة الظروف المواتية لعودة السكان المشردين. ولا يزال القلق يساورني إزاء التحديات الأمنية المستمرة الناجمة عن استمرار الاتجاهات السلبية المتصلة بما يسمى "ضبط الحدود"، والقيود المفروضة على حرية التنقل، وغير ذلك من الإجراءات الانفرادية. ولا تزال تلك الإجراءات تحول دون العودة الممكنة للمشردين داخليا، كما تحد من قدرة الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية على العمل بحرية، لا سيما في أوسيتيا الجنوبية. ومما يثير القلق أيضا استمرار فرض القيود على نقاط العبور على امتداد الخطوط الفاصلة لفترة مطولة منذ آذار/مارس 2020، ويرجع ذلك جزئيا إلى جائحة كوفيد-19. ولا تزال تلك القيود تفرض أعباء إضافية على السكان المتضررين من النزاع، بمن فيهم النساء، إذ تحرمهم من الوصول إلى سبل كسب العيش والخدمات الطبية وغيرها من الخدمات. وبينما أرحب بتسهيل إجراءات العبور للفئات الأكثر ضعفا منذ أيار/مايو 2020 عند نقطة عبور جسر إنغوري، أمل أن يتسنى في أقرب وقت ممكن رفع جميع العقبات التي تعترض تنفيذ الولايات، بما فيها الشروط الجديدة المتعلقة بختم جوازات السفر.

61 - ويساورني القلق بوجه خاص إزاء الحالة في سياق جائحة كوفيد-19. ولا تزال هذه الأزمة تذهب بالأرواح وتدمر الاقتصادات وتقوض التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولا تزال تؤثر، على وجه الخصوص، على أكثر أفراد المجتمع ضعفا. وأكرر دعوتي إلى تتحية الخلافات جانبا والعمل معا من أجل حماية أشد الفئات ضعفا. وأثني على البيانين المشتركين اللذين أدلى بهما الرؤساء المشاركون في 4 أيلول/سبتمبر و 6 تشرين الأول/أكتوبر 2020، وأؤيد دعوتهم التي تحث جميع المشاركين في مباحثات جنيف الدولية على زيادة جهودهم لبناء الثقة وبت الطمأنينة والعمل على نحو بناء مع الرئيسين المشاركين، وكذلك مع المنظمات الدولية. وأضم صوتي إليهم أيضا في دعوة المشاركين إلى الدخول في حوار بناء والتعاون عبر الخطوط الفاصلة لتوفير الأمان وتحسين سبل العيش، كجزء من ولاية مباحثات جنيف الدولية.

62 - ومن الأهمية بمكان أن يبدي جميع المشاركين في مباحثات جنيف الدولية وجميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة قدرا أكبر من الإرادة السياسية، وأن يبذلوا جهودا عملية وبناءة للمساعدة في تنشيط هذه العملية الهامة وتحقيق تقدم جوهري. وأشيد بجهود الرؤساء المشاركين وأثني على المشاركين لاستعدادهم للدخول في مشاورات افتراضية خلال الفترة المشمولة بالتقرير وعقد جولات بالحضور الشخصي في كانون الأول/ديسمبر 2020 وأذار/مارس 2021، على الرغم من القيود العملية المتصلة بكوفيد-19. وأدعو المشاركين إلى مواصلة العمل معا لمنع حدوث أي فجوة في أداء هذا المنبر البالغ الأهمية للحوار. والجهود الاستباقية التي يبذلها الرؤساء المشاركون من أجل تحديد السبل التي يمكن بها للمشاركين أن يعالجوا المسائل المتعلقة هي موضع ترحيب كبير، وأشجعهم على مواصلة العمل مع جميع المشاركين في هذا الصدد. وأحث جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة على مضاعفة الجهود من أجل إحرار تقدم ملموس

بشأن المسائل الأمنية والإنسانية الرئيسية المدرجة على جدول أعمال مباحثات جنيف الدولية، لكي يتسنى تحسين الحالة الأمنية وأوضاع حقوق الإنسان ومعالجة الشواغل الإنسانية الملحة للسكان المتضررين، بمن فيهم المشردون داخليا.

63 - ويعوق استمرار تعليق آليات منع الحوادث ومواجهتها في غالي فرص إحراز تقدم، ولا يزال يشكل مصدر قلق كبير. فأليتا منع الحوادث ومواجهتها في إرغنتي وغالي مكلفتان بوظيفتين بالغتي الأهمية في مجالي الوقاية والاستجابة، وهما وظيفتان لا غنى عنهما في الحفاظ على الاستقرار والأمن البشري وتعزيز الثقة بين المشاركين. ومن أجل ضمان سير مباحثات جنيف الدولية بفعالية، من الضروري أن تستأنف الآلية في غالي دون إبطاء، وأن تواصل الآلية في إرغنتي عملها العادي دون انقطاع. وإنني أرحب بالنداءات المتكررة التي وجهها الرؤساء المشاركون لمباحثات جنيف الدولية إلى جميع أصحاب المصلحة المعنيين لدعوتهم إلى تجديد التزامهم بدعم واستخدام هاتين الآليتين البالغتي الأهمية لمعالجة أي مسائل لها صلة بأحدث الحوادث والحوادث السابقة.

64 - وإنني أحث بقوة جميع المشاركين مرة أخرى على مواصلة وتعزيز مشاركتهم في مباحثات جنيف الدولية، بما فيها اجتماعات آليتي منع الحوادث ومواجهتها في غالي وإرغنتي، وصون الحيز المتاح للعمل الإنساني وتوسيع نطاقه واحترام حقوق الإنسان، والامتناع عن اتخاذ أي إجراءات انفرادية يمكن أن تؤثر سلبا على حالة السلام والأمن عموما وعلى الحالة الإنسانية والإنمائية للسكان المتضررين وأن تقوض العمل الذي يجري في مباحثات جنيف الدولية. وأحث كذلك المانحين على أن يواصلوا وأن يعززوا دعمهم للجهود المتعددة الجوانب التي تُبذل في مجالات العمل الإنساني والتنمية ومنع نشوب النزاعات والحوار وبناء الثقة وتوطيد السلام، بما في ذلك ما يتعلق بمنظمات المجتمع المدني النسائية.

65 - ويلزم اتخاذ مزيد من الخطوات الملموسة لتشجيع الزيادة في إشراك السكان الذين يعيشون في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. وأنا أقدر التأييد الذي أبداه الرؤساء المشاركون لمباحثات جنيف الدولية لبعض النهج التعاونية التي طبقت بالفعل استجابة لجائحة كوفيد-19، وأرحب بهذا التأييد، وأشجع جميع المشاركين على زيادة التعاون والتشارك. والأمم المتحدة تعيد تأكيد استعدادها لدعم تلك الجهود حسب الحاجة.

66 - وفي نهاية المطاف، فإن المسؤولية عن الأداء الفعال لمباحثات جنيف الدولية، بما في ذلك ما يتعلق بمعالجة مسائل السلام والأمن والمسائل المتصلة بالعمل الإنساني، تقع على عاتق المشاركين. فبعد مضي أكثر من 12 سنة على بدء مباحثات جنيف الدولية، أصبح من مصلحة السكان المتضررين من النزاع أن يبدي المشاركون والجهات المعنية صاحبة المصلحة الإرادة السياسية اللازمة والمرونة ويتبعوا نهجا بناء من أجل المضي قدما نحو حوار حقيقي وسلام دائم. والأمم المتحدة مستعدة، بما في ذلك من خلال فريق الأمم المتحدة القطري وممثلة الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية بصفتها رئيسة مشاركة لتلك المباحثات، ومن خلال العمل في شراكة وثيقة مع زميلها الرئيسيين المشاركين الآخرين، لأن تواصل دعم هذه الجهود، شريطة أن تتوافر الإرادة الواضحة والجلية لدى الجهات المعنية صاحبة المصلحة للمضي قدما فيما يتعلق بالمسائل لفائدة السكان المتضررين.